

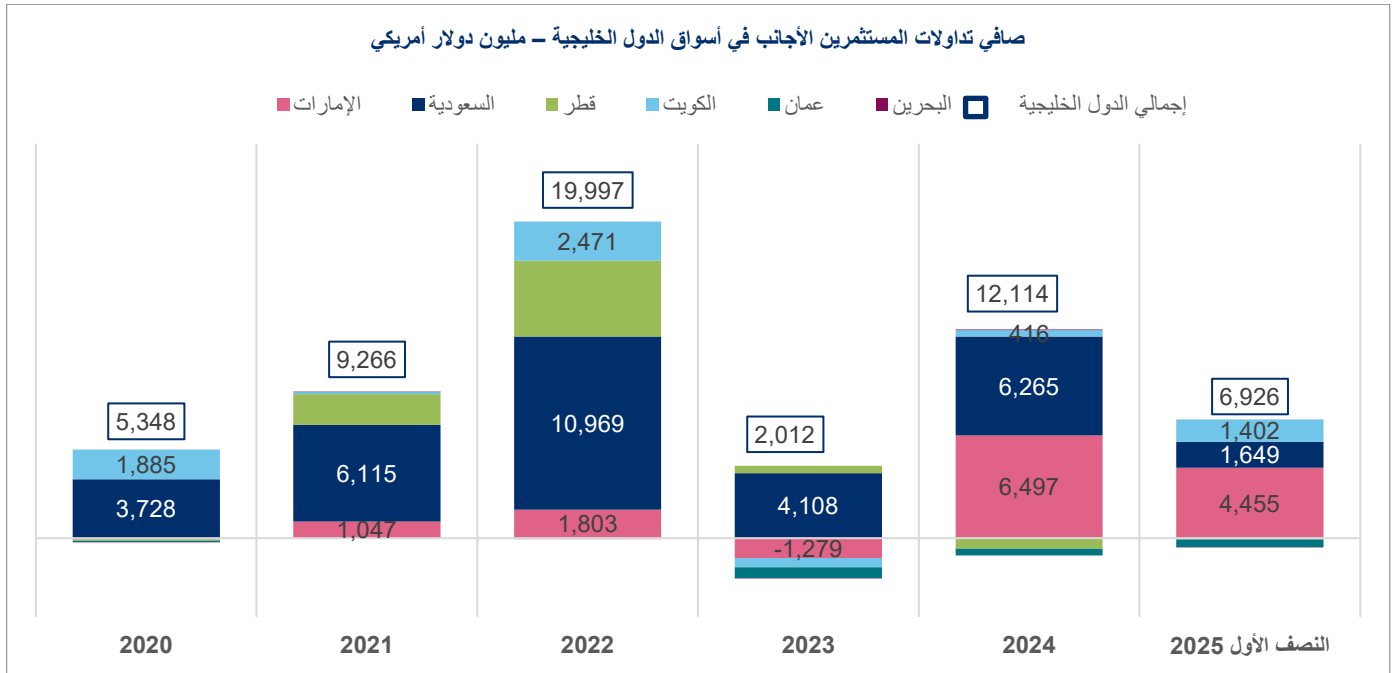
أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الثاني من العام 2025

احتفاظ الأجانب بمراكزهم كصافي مشترين للأسهم الخليجية للربع السادس على التوالي...

كان المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي مشترين في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 4.2 مليار دولار أمريكي مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي قيمة صافي الشراء في الربع الأول من العام 2025. وظل الاتجاه إيجابياً في ظل عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدار أربعة أشهر من العام، مقابل صافي بيع خلال شهرين فقط في النصف الأول من العام 2025، بقيمة بلغت 7.0 مليار دولار أمريكي مقابل 5.0 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024، أي بنمو بلغت نسبته 39.8 في المائة. واحتلت السعودية مركز الصدارة، إذ بلغ إجمالي قيمة عمليات صافي الشراء 1.40 مليار دولار أمريكي، تلاها الإمارات، إذ بلغت قيمة صفقات الشراء في سوق أبو ظبي للأوراق المالية من قبل المستثمرين الأجانب 1.33 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025. وجاءت الكويت في المرتبة التالية بصافي شراء بقيمة 696.5 مليون دولار أمريكي من قبل المستثمرين الأجانب، تلاها كلا من بورصتي دبي وقطر بصافي صفقات شراء بلغت قيمتها 462.0 مليون دولار أمريكي و333.6 مليون دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، أظهرت بيانات عمان صافي عمليات بيع بقيمة 29.6 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام مقابل 459.2 دولار أمريكي في الربع السابق. وأظهرت بيانات البحرين عمليات بيع صافية بلغت 27.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2025.

هذا وأشارت بيانات النصف الأول من العام 2025 لنشاط التداول في بورصات الدول الخليجية إلى صافي الشراء على المستوى الكلي، على الرغم من اختلاف الاتجاه على مستوى الدولة بسبب صافي المبيعات خلال الربع الأول من العام 2025 لبعض البورصات. فقد أظهر النصف الأول من العام 2025 أن المستثمرين الأجانب كانوا بائعين صافيين في قطر وعمان والبحرين بما يصل إلى 580.7 مليون دولار أمريكي، مما عوض جزئياً إجمالي صفقات الشراء الصافية. وكان المستثمرون الأجانب أكبر المشترين للأسهم الإماراتية خلال النصف الأول من العام 2025، حيث بلغ صافي الشراء 4.5 مليار دولار أمريكي، تلاها السعودية والكويت عند 1.6 مليار دولار أمريكي و1.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

وأعلنت هيئة سوق المال السعودية مؤخراً عن تحول تنظيمي تاريخي من خلال فتح سوق الأسهم الرئيسية في المملكة، تداول، للاستثمار المباشر من قبل مواطني الدول الخليجية والمقيمين فيها. ولأول مرة، يمكن لهؤلاء المستثمرين الوصول إلى السوق دون وسطاء مما يسهل بشكل كبير الوصول إلى السوق للمستثمرين الإقليميين، بمن فيهم المقيمون الحاليون والسابقون في السعودية والدول الخليجية الأخرى. ومن المتوقع أن تعزز هذه الإصلاحات انفتاح السوق السعودية على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه بناء علاقات استثمارية طويلة الأمد مع شرائح أوسع من المستثمرين حول العالم.



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحث كامكو إنفست

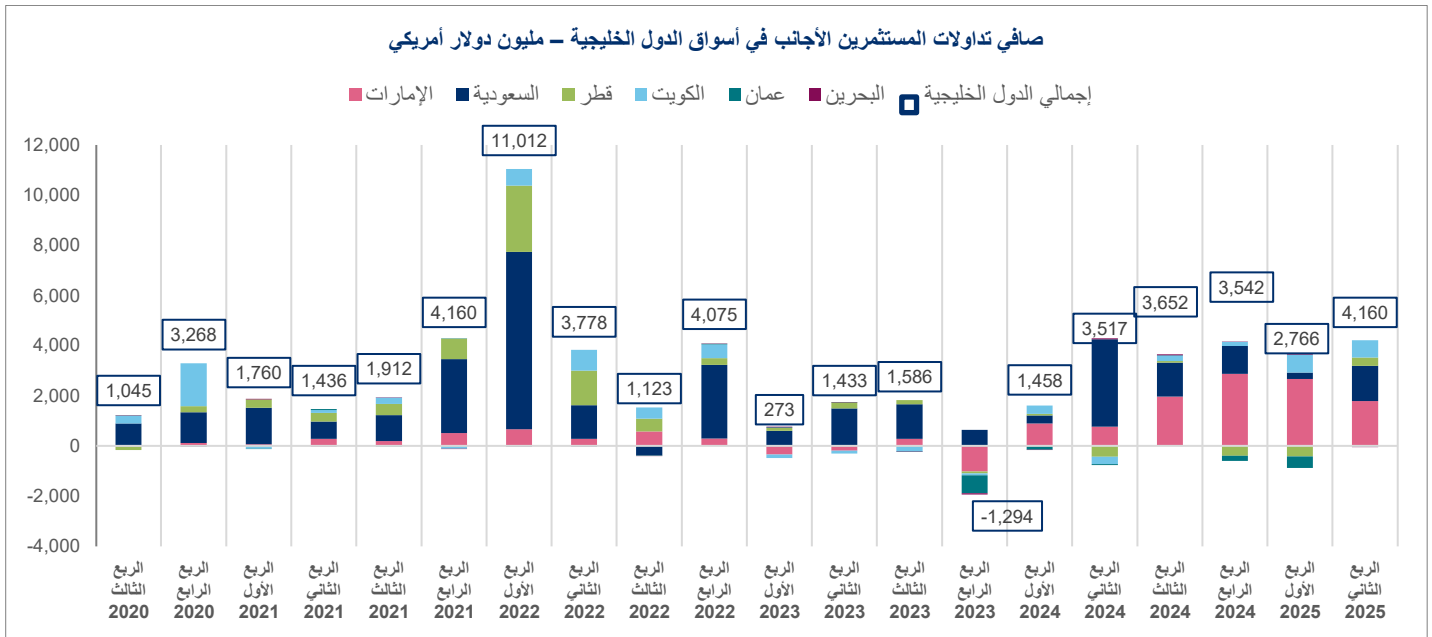
أما على صعيد الاتجاهات الشهرية للأسواق الخليجية، باستثناء البحرين نظراً لعدم توفر البيانات، فقد كشفت عن تسجيل بورصات الكويت ودبي وأبو ظبي وقطر صافي شراء بصورة متواصلة للمستثمرين الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة لهذا الربع. في المقابل، شهدت أسواق السعودية صافي عمليات بيع من قبل المستثمرين الأجانب خلال الشهر الأول من هذا الربع، أعقبه تحول إيجابي بصافي شراء في الشهرين التاليين. أما سوق مسقط، فكانت الوحيدة بين بورصات الدول الخليجية التي سجلت صافي مبيعات من المستثمرين الأجانب على مدار أشهر الربع كافة. وقد تأثرت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة بعدة عوامل رئيسية، من بينها اتجاهات الأسواق الإقليمية، وزخم الاكتتابات العامة، والتطورات الجيوسياسية، إلى جانب الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدة، وأسعار النفط الخام.

هذا وقد شهد الربع اتجاهًا متباينًا في سوق الأسهم لكنها مالت أكثر إلى الإيجابية، حيث سجلت خمس بورصات من أصل سبع بورصات مكاسب خلال الربع الثاني من العام 2025. وظلّ المستثمرون حذرين، إذ من المتوقع على نطاق واسع أن يُبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير، مفضلاً تقييم الأثر المحتمل للرسوم الجمركية الجديدة المُعلنة على التضخم وضغوط الأسعار بشكل عام. كما يسعى المستثمرون إلى توضيح اتجاه السياسة التجارية الأمريكية، في أعقاب الجولة الأخيرة من تهديدات الرئيس الأمريكي بفرض رسوم جمركية. وقد أعلنت الحكومة الأمريكية مؤخرًا عن فرض رسوم جمركية بنسبة 30 في المائة على الواردات من كل من المكسيك والاتحاد الأوروبي، ومن المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2025، بالإضافة إلى رسوم جمركية بنسبة 35 في المائة على الواردات الكندية، والتي ستبدأ أيضًا في التاريخ نفسه. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت الحكومة الأمريكية رفع معدل الرسوم الجمركية الأساسي على السلع الواردة من دول أخرى من 10 في المائة إلى نطاق يتراوح بين 15 في المائة و20 في المائة.

أما من حيث الأداء على أساس شهري، بلغ صافي قيمة الشراء من قبل المستثمرين الأجانب ذروته في يونيو 2025، إذ بلغت القيمة الإجمالية لصافي الشراء الشهري 2.4 مليار دولار أمريكي مقابل صافي شراء قدره 1.9 مليار دولار أمريكي في مايو من العام ذاته. في المقابل، شهد شهر أبريل تحولاً لهذا الاتجاه، إذ سجل صافي بيع بقيمة 65.7 مليون دولار أمريكي. وكشف الاتجاه التاريخي

لتداولات الأجانب في الأسهم المدرجة في البورصات الخليجية انخفاضاً في ربع واحد فقط خلال الخمسة أعوام الماضية. إذ اشترى الأجانب أعلى قيمة من الأسهم خلال الربع الأول من العام 2022 وبلغت قيمة صافي الشراء 11.0 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة حادة في الشراء بصفة رئيسية في كلا من السعودية وقطر.

وفي السوق السعودية، سجل المستثمرون المحليون صافي بيع في سوق الأسهم خلال الربع الثاني من العام 2025 بقيمة 5.2 مليار ريال سعودي، مقابل صافي بيع بلغت قيمته 945.6 مليون ريال سعودي في الربع الأول من العام 2025. كان الأفراد السعوديون من أبرز المشترين الصافيين، بصافي شراء بلغ 8.2 مليار ريال سعودي، قابله صافي بيع من قبل المؤسسات السعودية بقيمة 13.3 مليار ريال سعودي. في المقابل، لوحظ نشاط شرائي من قبل المستثمرين الأجانب من خارج الدول الخليجية ومن المستثمرين الخليجيين، بصافي شراء بلغ 4.9 مليار ريال سعودي و 369.7 مليون ريال سعودي، على التوالي. وفي النصف الأول من العام 2025، بلغ صافي مشتريات المستثمرين الأجانب في السوق السعودي 7.3 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 37 في المائة مقارنة مع 11.5 مليار ريال سعودي في الفترة نفسها من العام 2024. هذا وقد بلغت أعلى مستوياتها في يونيو، حيث بلغت 3.64 مليار ريال سعودي. وبالمثل، سجل المستثمرون السعوديون الأفراد صافي مشتريات بلغ 7.1 مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من العام 2025، بانخفاض عن 11 مليار ريال سعودي في الفترة المقابلة من العام الماضي. وشهد شهر أبريل ذروة نشاط المستثمرين الأفراد، حيث بلغ صافي مشترياتهم 3.51 مليار ريال سعودي.



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وكشفت بيانات التداول أن المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين نظراً لعدم توفر البيانات) كانوا صافي بائعين في الأسواق الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة صفقات البيع 50.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 482.3 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وجاءت بورصة أبو ظبي في الصدارة من حيث صافي شراء المستثمرين الخليجيين خلال هذا الربع، مسجلة 48.4 مليون دولار أمريكي، تلتها بورصة دبي بصافي شراء بلغ 23.0 مليون دولار أمريكي، ثم السعودية، بصافي شراء بقيمة 4.0 مليون دولار أمريكي. في المقابل، سجلت كل من بورصات الكويت وقطر وعمان صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين، مما أثر سلباً على صفقات الشراء الاجمالية للمستثمرين الخليجيين.

وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025 بنسبة 9.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 94.74 مليار سهم مقابل 86.8 مليار سهم في الربع الأول من العام 2025. وسجلت معظم بورصات الدول الخليجية ارتفاع كمية الأسهم المتداولة على أساس ربع سنوي خلال هذا الربع باستثناء السعودية والبحرين. وجاءت بورصة قطر في الصدارة بتداولات بلغت 12.5 مليار سهم مقابل 8.9 مليار سهم في الربع الأول من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 39.4 في المائة، تلاها دبي بنسبة 21.0 في المائة لتسجل 16.3 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2025 مقابل 13.4 مليار سهم في الربع الأول من العام 2025. من جهة أخرى، انخفضت التداولات في السعودية والبحرين بنسبة 5.0 في المائة في المائة و61.5 في المائة في الربع الثاني من العام 2025، على التوالي.

في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام 2025. إذ انخفضت قيمة التداولات في كل من السعودية والكويت والبحرين بينما شهدت بقية الأسواق ارتفاعاً في قيمة تداولاتها خلال الربع الثاني من العام 2025. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 151.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025 مقابل 157.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025. وسجلت أبو ظبي أكبر زيادة في قيمة التداولات، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 20.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 إلى 22.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، مما أدى إلى زيادة حصتها إلى 14.9 في المائة مقابل 12.9 في المائة في الربع الأول من العام 2025. في المقابل، انخفض إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق السعودية على أساس ربع سنوي من 95.7 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 إلى 89.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025.

أعلى 10 أسهم خليجية من حيث القيمة المتداولة

تم تصنيف ستة أسهم سعودية ضمن أعلى 10 أسهم خليجية من حيث قيمة التداولات في الربع الثاني من العام 2025. وبلغ إجمالي قيمة تداولات أعلى عشرة أسهم خليجية 34.7 مليار دولار أمريكي، مما يمثل نسبة 36.6 في المائة من إجمالي قيمة تداولات الأسهم الخليجية خلال هذا الربع. وجاء سهم مصرف الراجحي في صدارة القائمة بوصول قيمة التداولات على سهم البنك إلى 5.8 مليار دولار أمريكي، وتبعه سهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) بتداولات بلغت قيمتها 5.1 مليار دولار أمريكي، ثم سهم الشركة الدولية القابضة بتداولات بلغت قيمتها 4.0 مليار دولار أمريكي. وإلى جانب الأسهم السعودية، شملت الأسهم الأكثر تداولاً خلال هذا الربع أدنوك للغاز، وشركة إعمار العقارية، وبيت التمويل الكويتي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست